

مقرر مهارات بحثية المحاضرة الثانية ضوابط مقدمة الأطروحة

اعداد

الدكتور إبراهيم يوسف هرموش





مقدمة

تعتبر المقدمة في رسالة الدكتوراه القانونية واجهة البحث، فهي الجزء الأول الذي يقرأه المحكمون، ومنها يتشكل الانطباع عن دقة المنهجية وقوة الصياغة القانونية. كما أنه تتضمن تحديداً دقيقاً للبناء العام للرسالة والذي سيتم التقييم الأكاديمي على أساسه، وعلى الرغم من أنها توضع في بداية الرسالة إلا أن ذلك لا يعني أن ننتهي من كتابتها في البداية بل غالباً ما تكون آخر ما يكتب، بعد اكتمال الرسالة والوصول الى نتائجها وتوصياتها.

تُعدّ مقدمة أطروحة الدكتوراه القانونية بمثابة عرض مبدئي للبحث كاملاً، فهي ليست مجرد تمهيد إنشائي، بل هي مدخل فكري بين الباحث ولجنة المناقشة تعكس عمق رؤيته وقدرته المنهجية.

وتكمن أهمية المقدمة في العلوم القانونية في نقاط محددة هي :

- تأطير الفكرة: ترسم الحدود الموضوعية والمكانية والزمنية للنص القانوني محل الدراسة.
- إبراز الإشكالية: تُظهر الخلل التشريعي أو الغموض التفسيري الذي يسعى الباحث لحله.
- بيان المنهجية: تُحدد الأدوات العلمية المستخدمة مثل المنهج المقارن أو التحليلي.
- إثبات الأصالة: تعكس القيمة المضافة للبحث والقصور في الدراسات السابقة

تتم كتابة المقدمة في بداية الأطروحة القانونية ولا يتم تخصيص فصل مستقل لها.

-وتختلف المقدمة عن الفصل التمهيدي والفرق العلمي واضح:

فالمقدمة تشمل عرض موجز للموضوع- مشكلة البحث- أهمية البحث- أهداف البحث- منهج البحث- الدراسات السابقة - خطة البحث.

أما الفصل التمهيدي فيتناول: الإطار المفاهيمي- التطور التاريخي للموضوع التأصيل - التعريفات

(القانونية)، كما أن الفصل التمهيدي يخضع للتقسيم الثنائي (مبحثين ومطالب) ولا يجوز صياغته

على شكل سرد حر أو فقرات ممتدة دون هيكلية، لأنه يُعامل أكاديميًا كجزء من متن الرسالة، بخلاف المقدمة التي لا تُقسّم إلى مباحث ومطالب.

حتى تكون مقدمتك مستوفية للشروط الأكاديمية الصارمة، يجب أن تترتب عناصرها وفق التسلسل التالي:

١. المدخل العام (التمهيد).
٢. أهمية الموضوع
٣. أهداف البحث
٤. الدراسات السابقة
٥. إشكالية البحث
٦. أسباب اختيار الموضوع
٧. منهج البحث
٨. حدود البحث
٩. صعوبات البحث
١٠. خطة البحث (التقسيم الهيكلي)

١. المدخل العام (التمهيد) :

هو الانطلاق من الهرم القانوني العام إلى القاعدة الخاصة محل الدراسة. يبدأ بالبيئة الفلسفية والاجتماعية التي نشأ فيها النص، ويتجنب العبارات الأدبية أو الوجدانية، ويركز على كيفية استجابة القانون للتطور.

أولاً: البناء الهندسي للمدخل العام (آلية التدرج):

يُبنى المدخل العام وفق نظرية "القمع المقلوب" (من العام إلى الخاص)، ويتكون من ثلاثة مستويات رئيسية تتدفق بسلسلة:

المستوى الأول: الفلسفة القانونية العامة (الجزر): تبدأ بالحديث عن وظيفة القانون الأساسية كأداة لضبط سلوك الأفراد وتنظيم المعاملات في المجتمع، وكيف أن هذا القانون يجب أن يتطور بتطور البيئة التي يطبق فيها.

المستوى الثاني: التطور المادي أو التقني (الجسر): تنتقل هنا إلى بيان "المتغير" الجديد الذي طرأ على المجتمع (مثل: ظهور الذكاء الاصطناعي، أو الحوسبة السحابية، أو الميتافيرس)، وتشرح كيف نقل هذا المتغير المعاملات من بيئتها الفيزيائية التقليدية إلى البيئة الرقمية الافتراضية.

المستوى الثالث: التخصيص والمواجهة التشريعية (المصب): تصل في نهاية المدخل إلى النص أو المؤسسة القانونية المحددة التي ستدرسها، وتبين باختصار كيف وقف المشرع أو الفقه أمام هذا المتغير، لتفتح الباب مباشرة للعنصر الذي يليه (أهمية الموضوع وإشكاليته).

ثانياً: ضوابط صياغة المدخل العام في الأطروحة القانونية:

لكي يحمل تمهيدك الصبغة الأكاديمية الرصينة، يجب عليك الالتزام بالضوابط الستة التالية:

١. ضبط المصطلحات التقنية وتكييفها قانونياً، حيث يجب تجنب الاستفاضة في شرح التكنولوجيا كمهندس حاسوب. فالقارئ يريد معرفة الأثر القانوني للتقنية لا آلية عملها البرمجية.

مثال خاطئ: "تعتمد تقنية سلاسل الكتل على خوارزميات التشفير بنظام الند للند (P2P) وتستهلك طاقة كهربائية عالية لتعدين الكتل..." (هذا تمهيد تقني هندسي غير ملائم لأطروحة قانونية).

مثال صحيح: "أفرزت تقنية سلاسل الكتل واقعاً تعاقدياً جديداً يتمثل في غياب 'الوسيط المركزي' (كالبنوك أو الموثقين)، مما يضع القواعد التقليدية لنظرية العقد أمام نمط جديد من الالتزامات الذكية المشفرة ذاتية التنفيذ..." (هذا تمهيد قانوني).

٢. تجنب العبارات الأدبية والوجدانية (اللغة التقريرية):

إن لغة القانون لغة مجردة، صارمة، ومباشرة. لذلك ابتعد تماماً عن أساليب التعجب، التشبيهات البلاغية، والعبارات الإنشائية.

مثال خاطئ: "واقتمت التكنولوجيا حياتنا كالإعصار المدمر الذي لا يرحم، ووقفت التشريعات حائرة عاجزة أمام هذا المارد الجبار...».

مثال صحيح: "أدى التسارع التكنولوجي إلى إحداث فجوة زمنية بين سرعة تطور الجريمة السيبرانية وبطء الحركة التشريعية في ملاحقتها...».

٣. التوازن الطولي (عدم الإطالة) :

المدخل العام هو مجرد مفتاح للمقدمة. فيجب ألا يتجاوز (صفحة إلى صفحتين) في أطروحة الدكتوراه. وإذا تجاوز ذلك، فإنه يتحول إلى فصل تمهيدي، وهذا يخل بالتوازن الهيكلي للمقدمة.

٤. **عدم استباق النتائج أو الأحكام المسبقة:** لا تطلق أحكاماً قطعية في التمهيد قبل أن تبحث وتُحلل في المتن. ادخل إلى الموضوع بروح الباحث الحيادي.
- مثال خاطئ:** "إن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الحالي فاشل تماماً ولا يصلح لحماية البيانات..." (هذا حكم مسبق).
- مثال صحيح:** "يثور التساؤل حول مدى كفاية النصوص الحمائية في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الحالي لمواجهة الأنماط المستحدثة من الاختراقات..."».
٥. **الارتباط العضوي بالعنوان:** كل جملة في المدخل العام يجب أن تمهد للفظ من ألفاظ العنوان.
- فإذا كان عنوانك عن "المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي"، فلا تضع تمهيداً طويلاً عن تاريخ نشأة الإنترنت؛ بل ابدأ مباشرة من فلسفة "المسؤولية عن فعل الأشياء" وتطورها وصولاً للآلات المستقلة.
٦. **حسن الاستشهاد (التوثيق المنهجي) :** حتى في التمهيد، إذا ذكرت قاعدة فلسفية قانونية أو إحصائية رسمية، يجب توثيقها في الهامش. هذا يعكس جدية الباحث منذ السطر الأول.

٢- أهمية البحث:

إن فقرة "أهمية البحث" هي المنظار الذي تقيس به لجنة المناقشة مدى جدوى أطروحتك. في أطروحات الدكتوراه، لا يكفي أن يكون الموضوع "جميلاً" أو "حديثاً"، بل يجب أن تثبت للجنة أن بحثك ضرورة ملحة وليس ترفاً فكرياً. وخاصةً في فرع "القانون الرقمي"، حيث يزداد هذا المتطلب صعوبة لأنك تتعامل مع بيئة متغيرة ومائعة تشريعياً.

لكتابة أهمية البحث برصانة أكاديمية، يجب أن تقسمها إلزامياً إلى شقين منفصلين ومحددتين:

- الأهمية النظرية (العلمية / الفقهية).
- الأهمية العملية (التطبيقية / الواقعية).

أولاً: الأهمية النظرية (العلمية / الفقهية):

- هنا تجيب عن السؤال الفلسفي: ماذا ستضيف أطروحتك للمكتبة القانونية وللغة القانونية؟
- إثراء المكتبة القانونية: تبيان كيف سيسد بحثك فراغاً فقهياً لم تطرأ عليه كتابات موسعة. أو يجمع شتات موضوع معين لم يسبق بحثه بعمق أو من زاوية مقارنة.
- سد الفراغ التشريعي: وصف كيف ستعالج الرسالة نقصاً في النصوص القانونية أو تضارباً في الآراء الفقهية.
- التأصيل القانوني: إضفاء صبغة علمية حديثة على مفاهيم قديمة لم تعد تواكب العصر (مثل رقمنة المعاملات المدنية).
- مثال تطبيقي من القانون الرقمي: "تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في محاولة تأصيل الطبيعة القانونية للأصول المشفرة (NFTs)، وتحديد ما إذا كانت تدخل تحت مظلة الحقوق العينية العقارية أو المنقولة، أو أنها تشكل طائفة جديدة من الحقوق المعنوية الرقمية، مما يسهم في إثراء الفقه المدني المعاصر بسد الفراغ المعرفي المتعلق بنظرية الأموال غير المادية."

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية / الواقعية):

هنا تجيب عن السؤال الواقعي: كيف سيستفيد المجتمع والقضاء والمشرع من نتائج هذا البحث؟
ضوابط صياغتها:

- إبراز حجم المشاكل الواقعية والمنازعات التي تطرحها التكنولوجيا أمام المحاكم يومياً.
- تقديم حلول ومقترحات عملية للمشرع (صانع القرار) تخدم الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني.
- تزويد القضاة والمحامين بأدوات تفسيرية وعملية للفصل في النزاعات المعقدة تكنولوجياً.

مثال:

"تتجلى الأهمية العملية للبحث في رفق العمل القضائي بآليات منضبطة لتوزيع المسؤولية المدنية في الحوادث الناشئة عن السيارات ذاتية القيادة، مما يرفع اللبس عن كاهل القاضي في تحديد المسؤول بين: (المُصنّع، المبرمج، أو مالك السيارة)، فضلاً عن توجيه المشرع الوطني نحو صياغة وثائق تأمينية إلزامية خاصة بالمخاطر الخوارزمية."

لضمان عدم تداخل الأهمية مع عناصر المقدمة الأخرى، اتبع القواعد الأكاديمية التالية:

١. **افصل بين الشقين بوضوح:** استخدم العناوين الفرعية داخل المقدمة: (أ- الأهمية النظرية، ب- الأهمية العملية). هذا يظهر انضباطك المنهجي.
٢. **تجنب خلط الأهمية بالأسباب:** "أسباب الاختيار" تتعلق بدوافعك أنت كباحث (لماذا اخترت الموضوع؟)، أما "الأهمية" فتتعلق بقيمة الموضوع ذاته للغير (ما فائدة البحث للمجتمع العلمي والعملية؟).
٣. **ابتعد عن لغة التباهي والتعظيم:** لا تقل: "يعد هذا البحث الأول من نوعه في العالم والوحيد الذي سيحل المشكلة...". الصياغة الرصينة تكون متواضعة وعلمية: "تعد هذه الدراسة -في حدود علم الباحث- من المحاولات الأكاديمية الأوائل التي تسعى لـ...".
٤. **اربط الأهمية بإحصائيات رسمية (إن وجدت):** في القانون الرقمي، تعزز الأهمية العملية بذكر أرقام؛ كأن تشير في الهامش إلى حجم الخسائر الاقتصادية السنوية من الهجمات السيبرانية، لتثبت للجنة أن موضوعك يمس أمن الدولة الفعلي واقتصادها.

٣. أهداف البحث:

أهداف البحث " (Research Objectives) هي الغايات النهائية والنتائج التي يَعدُّ الباحث لجنة المناقشة بالوصول إليها في نهاية أطروحته.

حيث تعتبر أهداف الدراسة في رسالة الدكتوراه القانونية "المقاصد" النهائية التي يسعى الباحث لتحقيقها للإجابة على الإشكالية، مثل تقديم مقترحات تشريعية محددة أو توحيد تفسير قضائي معين.

ولكي تكون هذه الأهداف أكاديمية ورصينة، يجب أن تتسم بخصائص محددة تميزها عن مجرد تكرار العنوان:

-البدء بأفعال إجرائية قانونية ملموسة: (مثل: تأصيل، تحديد، تقييم، استنباط، صياغة، سد). تجنب الأفعال العامة المطاطة مثل (معرفة، فهم، دراسة).

-الارتباط التام بتقسيمات الأطروحة: يجب أن يغطي كل هدف فرعي باباً أو فصلاً من أطروحتك.

الارتباط الوثيق بالإشكالية (الصلة): يجب أن يكون كل هدف بمثابة خطوة عملية لحل جزء من المشكلة القانونية المطروحة. فإذا كانت الإشكالية عن "قصور النص"، فالهدف يجب أن يكون "تحليل مكامن النقص واقتراح بدائل تشريعية".

- الواقعية والقابلية للتحقيق: تجنب الأهداف العامة أو الإرشادية، فالأهداف القانونية النموذجية

مثال تطبيقي (من القانون الرقمي):

تُكتب على النحو التالي: "يسعى الباحث من خلال هذه الأطروحة إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسة، وهي:

- تأصيل الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء خوارزميات الذكاء الاصطناعي.
- تحديد أوجه القصور والغموض في القواعد العامة للمسؤولية عن فعل الأشياء في القانون المدني الحالي.
- تقييم كفاءة الآليات القضائية الوطنية المتبعة في تقدير التعويض عن الأضرار الرقمية المعنوية.
- صياغة مشروع مقترح لقانون خاص ينظم التأمين الإجباري ضد المخاطر السيبرانية لتقديمه للمشرع.

٤. الدراسات السابقة:

فقرة "الدراسات السابقة" هي خط الدفاع الأول عن أطروحتك؛ فمن خلالها تثبت للجنة المناقشة أنك لم تأتٍ لتكرار جهود الآخرين، بل لتكمل ببيان المعرفة القانونية من حيث انتهى بناتها في القانون الرقمي تحديداً، يتضاعف وزن هذا العنصر لأن المراجع تتحدث وتتغير بسرعة مذهلة توازي سرعة التطور التقني.

أولاً: المفهوم الأكاديمي للدراسات السابقة:

ليست الدراسات السابقة مجرد "قائمة كتب" تسردها في مقدمتك، بل هي تحليل نقدي ومقارن للأطروحات، الرسائل العلمية، والبحوث المحكمة اللصيقة بموضوعك. الهدف منها هو تحديد "الفجوة العلمية" (Research Gap)؛ أي المساحة القانونية التي أغفلها الباحثون السابقون أو استجدت بعد كتابتهم، لتعلن للجنة أن أطروحتك جاءت خصيصاً لتغطية هذه الفجوة.

ثانياً: ضوابط اختيار الدراسات السابقة :

لكي تقبل لجنة المناقشة مراجعتك وتعتمدها كدراسات سابقة رصينة، يجب أن تخضع المعايير للضوابط الستة التالية:

١. ضابط المعاصرة والحدثة : خاصة في القانون الرقمي، الأولوية القصوى للدراسات الأحدث أصلاً، من حيث أن دراسة كُتبت في عام ٢٠١٥ عن "حماية البيانات" قد تكون عاجزة عن تفسير تقنيات عام ٢٠٢٦ مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي. لذلك ركز على الأبحاث الصادرة في السنوات الثلاث إلى الخمس الأخيرة، ولا تعد للمراجع القديمة إلا إذا كانت تؤصل لقاعدة فقهية عامة وثابتة.

٢. ضابط الالتصاق والارتباط المباشر (Direct Relevance) : لا تدرج أي كتاب يتحدث عن القانون الرقمي بشكل عام. يجب أن ترتبط الدراسة السابقة بـ"صلب إشكاليتك".

مثال: إذا كان بحثك عن "المسؤولية المدنية للسيارات ذاتية القيادة"، فلا تضع دراسة سابقة تتحدث عموماً عن "جرائم الإنترنت"، بل اختر دراسات تناولت "المسؤولية عن فعل الأشياء غير الحية" أو "مسؤولية المبرمج".

٣. ضابط التنوع الجغرافي واللغوي (Comparative Diversity) : أطروحة الدكتوراه تقتضي الانفتاح العلمي. يجب أن تتضمن دراسات سابقة بلغات أجنبية (إنجليزية أو فرنسية) وخاصة من البيئات التشريعية السبّاقة تكنولوجياً (مثل تشريعات الاتحاد الأوروبي أو أحكام القضاء الأمريكي)، إلى جانب الدراسات الوطنية والعربية.

٤. ضابط الأمانة العلمية والدقة في النقل: انسب كل رأي لصاحبه بدقة، ولا تبتر النصوص أو تلخصها بشكل يخل بوجهة نظر الباحث السابق لمجرد أن تظهر بحثك أفضل من بحثه.

ثالثاً: آلية صياغة واستعراض الدراسات السابقة (الهيكل الثلاثي):

عند صياغة كل دراسة سابقة داخل المقدمة، تجنب السرد العشوائي واتبع الهيكل الثلاثي المنضبط:

- التعريف بالدراسة: (اسم الباحث، عنوان الأطروحة/البحث، سنة النشر).
- الجوهر المنهجي: تلخيص مكثف في سطرين لأبرز ما ركزت عليه الدراسة والنتائج القانونية التي توصلت إليها.
- النقد والفجوة (وهو الأهم): بيان وجه القصور أو التمايز بينها وبين دراستك الحالية

مثال تطبيقي من القانون الرقمي:
"تطرق الباحث (د. أحمد، ٢٠٢٣) في أطروحته المعنونة '-----' إلى المسؤولية الجنائية الناشئة عن الأنظمة الذكية المستقلة، وخلص إلى ضرورة تعديل قواعد القصد الجنائي لتلائم البيئة الرقمية. وعلى الرغم من القيمة العلمية لهذه الدراسة، إلا أنها ركزت على المسؤولية الجنائية الصرفة، وغضت الطرف عن الجوانب المدنية والتعويض عن الأضرار الخوارزمية، وهو ما تنهض به أطروحتنا الحالية لتغطية هذا القصور المنهجي."

٥. إشكالية البحث

- هي "النواة الصلبة" للأطروحة؛ وهي عبارة عن معضلة أو فجوة قانونية تثير تناقضاً، غموضاً، أو قصوراً في النصوص التشريعية الحالية، ولا يوجد لها حل فقهي أو قضائي حاسم، ويسعى الباحث لحلها في بحثه. وسبق لنا شرحها باستفاضة، ونؤكد مجدداً على الآتي:
الضوابط الصارمة لصياغة الإشكالية:
- التركيز الهيكلي: تُصاغ في صورة سؤال مركزي رئيسي، تتفرع منه عدة أسئلة جزئية (تطابق فصول الأطروحة).
- الصفة القانونية: يجب أن يكون السؤال قانونياً يدور حول التكييف، المسؤولية، أو الاختصاص، وليس سؤالاً تقنياً أو فلسفياً عاماً.
- تجنب الأسئلة التقريرية: لا تطرح سؤالاً إجابته "نعم" أو "لا"، أو إجابته شرح لنص قانوني قائم، بل اطرح سؤالاً يبحث في العمق والتحليل.

- مثال تطبيقي :

صياغة خاطئة (وصفية): "ما هي العقود الذكية وكيف تنشأ عبر الإنترنت؟" (هذا سؤال معرفي تجيب عنه الكتب في سطرين، ولا يصلح لإشكالية دكتوراه).

صياغة أكاديمية رصينة: "إلى أي مدى تستطيع القواعد التقليدية لنظرية العقد (الرضائية، القوة الملزمة، والفسخ) استيعاب 'العقود الذكية الكودية' ذاتية التنفيذ، في ظل غياب الإرادة البشرية المباشرة عند التنفيذ، وعدم إمكانية تعديلها أو إبطالها قضائياً؟
الأسئلة الفرعية المحققة للإشكالية:

١. ما هو التكييف القانوني لطبيعة العقد الذكي؟ هل هو عقد أم مجرد أداة تنفيذية؟
٢. كيف يمكن إعمال خيار الفسخ أو الإبطال لعقد تم تشفيره بشكل غير قابل للإلغاء (Immutable)؟
٣. من يتحمل المسؤولية العقدية عند حدوث خطأ برمجية في الكود المؤتمت؟

٦. أسباب اختيار الموضوع

الإجابة العلمية المباشرة على تساؤل لجنة المناقشة الحتمي: "لماذا جئت إلينا بهذا العنوان تحديداً في هذا التوقيت؟".

في أطروحات الدكتوراه القانونية، وبخاصة في ميدان القانون الرقمي، يُعد هذا القسم فرصة الباحث لإظهار ذكائه المنهجي. هنا يثبت الباحث أن اختيار الموضوع لم يكن عشوائياً أو هرباً من مواضيع أخرى، بل كان استجابة واعية لضرورة قانونية ملحة.

لصياغة هذا العنصر برصانة أكاديمية تليق بمستوى الدكتوراه، يجب تفكيك الأسباب إلزامياً إلى شقين رئيسيين:

- أولاً: الأسباب الموضوعية (Objective Reasons): وهي الأسباب العلمية، التشريعية، والقضائية الخارجية التي جعلت من الموضوع مادة صالحة وجديرة بالبحث. في القانون الرقمي، تتمحور هذه الأسباب حول ثلاثة أبعاد:
- القصور أو الفراغ التشريعي: صدور تقنيات حديثة لا توجد نصوص قانونية تنظمها، أو وجود نصوص قديمة عاجزة عن استيعاب الواقع الرقمي الجديد. مثال: "السرعة الفائقة في اعتماد مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتقنيات 'الحوسبة الكمية' (Quantum Computing)، في مقابل جمود النصوص الحالية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي صُممت لتلائم الحواسيب التقليدية فقط.
- التخبط أو التنازع القضائي: غياب الرؤية الموحدة لدى المحاكم عند الفصل في النزاعات الرقمية، مما يؤدي إلى صدور أحكام متناقضة في قضايا متشابهة. مثال: "تضارب الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الموضوع بشأن تحديد القيمة الإثباتية لـ 'البصمة البيومترية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي'، ما بين من يعتد بها كدليل قاطع ومن يراها مجرد قرينة بسيطة".

مثال: "تضارب الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الموضوع بشأن تحديد القيمة الإثباتية لـ 'البصمة البيومترية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي'، ما بين من يعتد بها كدليل قاطع ومن يراها مجرد قرينة بسيطة".

- المساس بالمصالح الحيوية للدولة والمجتمع : أن يمس الموضوع عصب الاقتصاد الوطني، أو السيادة السيبرانية، أو الحقوق الأساسية للمواطنين (كالخصوصية). مثال: "تفاقم ظاهرة الهجمات الفدية العميقة (Deepfake) واستغلالها في التزييف السياسي والمالي، مما بات يهدد الأمن السلمي المجتمعي ويستلزم مواجهة جنائية عاجلة".

ثانياً: الأسباب الشخصية (Subjective Reasons): وهي الدوافع الذاتية والمهنية التي تربط الباحث بالموضوع.

في مرحلة الدكتوراه، تضيف الأسباب الشخصية مصداقية على البحث، لأنها تبين أن الباحث يمتلك "الخلفية الواقعية" التي تمكنه من فهم أبعاد الإشكالية.

الخلفية المهنية والممارسة العملية: ربط موضوع الأطروحة بالوظيفة الحالية للباحث أو مجاله المهني (قاضٍ، محامٍ، مستشار قانوني في شركة تقنية، ضابط في مكافحة الجرائم السيبرانية).

مثال: "عمل الباحث كقاضٍ في المحكمة الاقتصادية أتاح له الاطلاع عن كثب على حجم الدعاوي المتعلقة بانتهاك الملكية الفكرية لبرمجيات الحاسوب، ولمس بنفسه الصعوبات الإجرائية التي تواجه القضاء في تقدير التعويض العادل".

الامتداد الأكاديمي المتخصص: أن يكون موضوع الدكتوراه امتداداً طبيعياً لبحث الماجستير، أو نتاجاً لأبحاث وأوراق علمية نشرها الباحث سابقاً في نفس التخصص.

مثال: "رغبة الباحث في تعميق دراسته السابقة في مرحلة الماجستير -والتي تناولت حماية البيانات التقليدية- والانتقال بها نحو آفاق أوسع تشمل الحماية في عصر البيانات الضخمة (Big Data)

- ضوابط منهجية صارمة عند صياغة أسباب الاختيار:
- التوازن الكمي: احرص على أن تغطي الأسباب الموضوعية على الأسباب الشخصية. الأسباب الموضوعية هي الأساس، بينما الأسباب الشخصية تأتي مدعمة ومكملة فقط في فقرة وجيزة.
- التفريق بين الأسباب والأهمية: تذكر دائماً؛ السبب هو الذي دفعك لتبدأ البحث (الخلل الموجود حالياً)، أما الأهمية فهي الثمرة والمنفعة الناتجة بعد أن تنتهي من البحث (الحل الذي ستقدمه).
- اللغة الأكاديمية الرزينة: ابتعد عن الصياغات العاطفية مثل: "اخترت هذا الموضوع لحبي الشديد للتكنولوجيا ومواكبة العصر". استبدلها بـ: "استرعى انتباه الباحث التطور المتسارع...".

٧. منهج البحث:

في مرحلة الدكتوراه، يُعد المنهج البحثي بمثابة "خارطة الطريق" المعرفية. لجنة المناقشة لا تكتفي بمعرفة ماذا ستكتب، بل تصر على معرفة كيف ستفكر وتصل إلى نتائجك. فيما يلي شرحاً موجزاً ودقيقاً للمناهج القانونية وكيفية صياغتها في المقدمة:

- أولاً: المناهج القانونية الأكثر استخداماً (في الدراسات القانونية):
 • **المنهج التحليلي (Analytical Method)** : تفكيك النصوص التشريعية الحالية، وتحليل الأحكام القضائية لبيان مراميها ومواطن القوة والضعف فيها. هو المنهج الأساس في أي بحث قانوني؛ لا غنى عنه لشرح وتفسير القواعد القائمة.
- **المنهج النقدي (Critical Method)**: مضمونه تقييم النصوص القانونية ومحاكمتها لمعرفة مدى ملاءمتها للواقع، وإبراز أوجه القصور أو الغموض. وهو أساسي جداً في القانون الرقمي لأن النصوص غالباً ما تكون قاصرة عن مواكبة التقنية، وتحتاج لنقد بناء.
- **المنهج المقارن (Comparative Method)**: ويسعى إلى مقارنة التشريع الوطني بتشريعات دول أخرى (أو اتفاقيات دولية) سبقة في هذا الميدان. واستخدامه أمر لا بد منه في الفضاء الرقمي للاستئناس بتجارب رائدة (مثل اللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR) لتقديم حلول للمشرع الوطني.
- **المنهج التأصيلي/التاريخي (Analytical-Historical)**: ومضمونه رد الفروع إلى أصولها الفلسفية، وتتبع تطور الفكرة القانونية من مهدها التقليدي إلى شكلها الرقمي.

- **ثانياً: معايير اختيار المنهج المناسب:**
طبيعة الإشكالية هي التي تحدد المنهج: إذا كان بحثك يبحث في "نقص النصوص الوطنية" فيتطلب المنهج المقارن لاستيراد حلول ناجحة.
إذا كان بحثك يبحث في "غموض وتفسير نص قائم" فيتطلب المنهج التحليلي النقدي.
التعددية المنهجية: في أطروحات الدكتوراه، غالباً لا يكفي منهج واحد؛ بل يدمج الباحث بين منهجين أو أكثر (مثل: المنهج التحليلي المقارن).

آلية كتابة المنهج في المقدمة (الهيكل الثلاثي):

عند صياغة فقرة المنهج في المقدمة، يجب ألا تكتفي بذكر اسم المنهج، بل اتبع المعادلة الأكاديمية الثلاثية:
❖ تسمية المنهج المتبع.

❖ تبرير سبب الاختيار (علاقته بالموضوع).

❖ بيان كيفية تطبيقه داخل الأطروحة.

مثال تطبيقي (من القانون الرقمي):

"للوصول إلى غايات هذه الأطروحة والإجابة على إشكالياتها، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن؛ وتتجلى ملاءمة هذا المنهج في ضرورة تحليل نصوص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الوطني وتقييم مدى كفايتها، مع مقارنتها بالقانون الفيدرالي الأمريكي الصارم في هذا الشأن، وذلك بغرض استنباط أفضل الحلول التشريعية والإجرائية المقترحة لسد الثغرات القانونية في منظومتنا الوطنية."

٨. حدود البحث

عنصر حدود البحث هو بمثابة صمام الأمان لأطروحتك. فهو يحمي الباحث من المحاسبة على قوانين قد تصدر بعد موعد محدد من كتابة الرسالة. كما يحمي الباحث أثناء المناقشة من أسئلة اللجنة حول مواضيع جانبية لم يتطرق لها، ووظيفة هذا العنصر هي "تحديد المسار ومنع التشتت". فإذا لم يضع الباحث حدوداً صارمة لأطروحته، فإنه سيغرق في بحر من النصوص والتشريعات تفقده السيطرة المنهجية، وتجعل أطروحته عرضة لانتقادات لاذعة من لجنة المناقشة بدعوى "التشعب وعدم التركيز". وتنقسم حدود الأطروحة القانونية إلزامياً إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

١. الحدود الموضوعية (Objective Boundaries): تحدد بدقة "المؤسسة القانونية" أو "الجزئية" التي ستدرسها، وتستبعد صراحة المواضيع المجاورة التي لن تدخل في بحثك رغم تشابهها. مثال تطبيقي: "تقتصر هذه الدراسة من الناحية الموضوعية على 'المسؤولية المدنية التقصيرية' الناشئة عن أخطاء البرمجيات الطبية للذكاء الاصطناعي، وبالتالي يخرج عن نطاقها بحث المسؤولية العقدية بين المشفى والمريض، كما يخرج عنها شق المسؤولية الجنائية للطبيب".

٢. الحدود المكانية / النظامية (Spatial / Jurisdictional Boundaries):

تحدد النظام القانوني أو الدول التي ستطبق عليها دراستك، أو التشريعات المقارنة التي ستستعين بها، مع بيان سبب اختيار هذه النطاقات الجغرافية أو التشريعية.

مثال تطبيقي: "تنحصر الحدود المكانية للبحث في التشريع الوطني (مثلاً: القانون المصري أو السعودي) كدراسة أساسية، مع المقارنة بـ النظام القانوني الفرنسي ولائحة حماية البيانات الأوروبية (GDPR)، نظراً لكونها البيئة التشريعية الأكثر نضجاً واستقراراً في تنظيم البيئة الرقمية".

٣. الحدود الزمنية (Temporal Boundaries):

تحدد الفترة الزمنية المحددة للنصوص القانونية، أو التعديلات التشريعية، أو الأحكام القضائية التي تشملها الدراسة. هذا الحد مهم جداً في القانون الرقمي لأن القوانين تُلغى وتُعدل بسرعة.

• مثال تطبيقي: "تحدد هذه الدراسة زمنياً بالنصوص التشريعية والأحكام القضائية الصادرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ (مثلاً تاريخ صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الوطني) وحتى عام بدء الدراسة، لضمان رصد وتقييم فاعلية التطبيق العملي للنصوص الحديثة مستجدة التطبيق".

ضوابط منهجية صارمة لكتابة "حدود البحث"

• **التطابق مع العنوان والخطة:** يجب أن تكون الحدود مرآة حقيقية لعنوان الأطروحة وخطة فصولها. لا يجوز أن تذكر في الحدود أنك ستقارن مع القانون الفرنسي، ثم تخلو خطة بحثك من أي إشارة للفقہ أو القضاء الفرنسي.

• **المبرر العلمي:** عند استبعاد موضوع معين أو اختيار دولة محددة للمقارنة، يجب أن تذكر "لماذا". (مثال: استبعاد الشق الجنائي لأن الشق المدني وحده يثير إشكاليات التعويض المعقدة التي لم تُحل فقهيًا بعد).

• **الصياغة الحاسمة:** استخدم عبارات جازمة مثل: (ينحصر، يقتصر، يخرج عن نطاق، يتحدد ب) لتظهر للجنة أنك قائد دفتك البحثية وتعرف أين تبدأ وأين تقف بدقة.

٩. صعوبات البحث:

إن ذكر الصعوبات في المقدمة ليس نوعاً من "الشكوى" أو "الاعتذار المسبق"، بل هو توثيق منهجي لجهد الباحث، وتبرير علمي للمسار أو الحدود التي ارتضاها لأطروحته.
أولاً: ضوابط صياغة "صعوبات البحث":

- لكي تبتعد عن الصياغة الإنشائية وتلتزم بالرصانة القانونية، اتبع القواعد التالية:
- الربط بين الصعوبة والحل (المعادلة المنهجية): لا تكتفي بذكر العقبة وتصمت؛ بل يجب أن تبين للجنة كيف تغلبت عليها بذكائك البحثي.
- الابتعاد عن الأعذار الذاتية: يمنع منعاً باتاً ذكر صعوبات شخصية (مثل: ضيق وقت الباحث، انشغاله الوظيفي، أو مرض أصابه).
- الصعوبات يجب أن تكون موضوعية علمية متعلقة بالمادة القانونية ذاتها.
- الواقعية القانونية: ركز على الصعوبات الناتجة عن طبيعة "البيئة الرقمية" أو "المنظومة القضائية" محل الدراسة.

ثانياً: نماذج الصعوبات في القانون الرقمي:

تتمحور الصعوبات في أبحاث القانون الرقمي عادة حول أربعة أنماط رئيسية:

١. صعوبة التطور المتسارع للتقنية مقابل جمود النص : التكنولوجيا تتطور بالدقائق، بينما التشريع يحتاج سنوات ليتغير، مما يجعل البحث معرضاً لخطر "التقادم" أثناء الكتابة. مثال الصياغة: "تمثلت الصعوبة الأولى في السيولة الفائقة والتطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مما يضع النصوص القانونية دائماً في موضع المتأخر عن ملاحقة الواقع. وقد تغلبتُ على هذه العقبة بالتركيز على القواعد الفلسفية العامة المرنة للمسؤولية، ومحاولة صياغة أطر تنظيمية قادرة على استيعاب الأنماط المستقبلية للتقنية دون الحاجة لتعديل تشريعي مستمر".
٢. شُح وندرة الأحكام القضائية العليا: المحاكم الوطنية لم تفصل بعد في كثير من المنازعات الرقمية (مثل نزاعات الميتافيرس أو العملات المشفرة)، أو أن الأحكام تصدر من محاكم ابتدائية غير منشورة.

مثال الصياغة: "واجه الباحث ندرة شديدة في الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة النقض (أو المحكمة العليا) بشأن النزاعات المتعلقة بالعقود الذكية، حيث لا تزال أغلب هذه الأقضية حبيسة محاكم الموضوع أو مراكز التحكيم الخاصة. وتجاوزتُ هذا القصور بالانفتاح على أحكام القضاء الفيدرالي الأمريكي وأحكام محكمة العدل الأوروبية، نظراً لثراء تجربتهما القضائية في هذا الصدد والاستئناس بآلياتهما الاستدلالية".

٣. معضلة المصطلحات العابرة للتخصصات: تداخل المصطلحات التقنية المعقدة (مثل: الخوارزميات، البرمجيات، التشفير) مع المصطلحات القانونية، وصعوبة إيجاد ترجمة دقيقة لها.

مثال: "شكل التداخل بين المفاهيم البرمجية الصرفة والمصطلحات القانونية المجردة تحدياً منهجياً؛ إذ يتطلب البحث فهم الطبيعة التقنية لـ 'سلاسل الكتل' قبل إسباغ التكييف القانوني عليها. ولقد تغلبتُ على ذلك بالاستعانة بـ المعاجم الفنية المتخصصة، وعقد لقاءات استرشادية مع خبراء في أمن المعلومات لضمان دقة التوصيف التقني قبل معالجته قانونياً".

٤. عوائق المنهج المقارن واللغة: صعوبة الحصول على نصوص تشريعية أجنبية حديثة أو ترجمتها ترجمة قانونية منضبطة لا تخل بالمعنى الأصلي.

مثال الصياغة: "تجسدت الصعوبة في قصور المراجع والتعليقات الفقهية باللغة العربية التي تعالج المسؤولية عن البيئة السحابية، مما حتم على الباحث الاعتماد بشكل شبه كلي على مراجع أجنبية (فرنسية وإنجليزية). وقد استلزم ذلك جهداً مضاعفاً في الترجمة القانونية المقارنة لضمان نقل الاصطلاح التشريعي الغربي بما يتوافق مع روح النظام القانوني اللاتيني المتبع محلياً".

١٠. خطة البحث

في مرحلة الدكتوراه، خطة البحث هي "الترجمة الهيكلية لوعودك المنهجية"؛ ففيها تثبت اللجنة المناقشة أنك تملك رؤية منطقية لتوزيع المادة العلمية دون حشو أو تكرار. تقسيم أطروحتك إلى بابين، وفي كل باب فصلان، هو التقسيم الثنائي المثالي والمفضل في المدارس القانونية العريقة (كالمدرسة الفرنسية والمصرية واللاتينية عموماً)، لأنه يعكس توازناً هندسياً صارماً. إليك القواعد الأكاديمية الرصينة لكتابة خطة البحث وعرضها في المقدمة:

أولاً: ضوابط صياغة خطة البحث في المقدمة:

- ❑ لا تبدأ بسرد الأبواب مباشرة؛ بل يجب أن تكتب فقرة تمهيدية من (٣-٤ أسطر) تشرح فيها للجنة "المنطق القانوني" الذي بنيت عليه هذا التقسيم، وكيف يخدم هذا التقسيم حل الإشكالية المركزية.
- ❑ التوازن الهيكلي الكمي والنوعي: يجب أن تكون العناوين متوازنة؛ فإذا كان الباب الأول يناقش "النظرية العامة والتأصيل"، فإن الباب الثاني يناقش "التطبيق والآثار العملية".
- ❑ تجنب السرد التفصيلي المقلق: في المقدمة، نكتفي بذكر (الأبواب والفصول فقط)، ولا داعي لذكر المباحث والمطالب والفروع؛ لأن مكانها الطبيعي هو "فهرس المحتويات" في نهاية الأطروحة. ذكر التفاصيل الصغيرة في المقدمة يشتت القارئ.

ثانياً: النموذج الأكاديمي القياسي لعرض الخطة في المقدمة:

تأسيساً على ما تقدم من تأصيل للإشكالية، وضبطٍ لحدود الدراسة ومنهجها، وتوخياً للتوازن المنهجي والهندسي للأطروحة؛ فقد رأى الباحث تقسيم هذه الدراسة إلى (بابين رئيسيين)، يتبعهما خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وذلك وفق التصميم الهيكلي الآتي:

الباب الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيل القانوني للموضوع، ويهدف هذا الباب إلى تفكيك ماهية الموضوع والبحث في جذوره الفلسفية وتكييفه القانوني، وقد قسمناه إلى فصلين:
الفصل الأول: الطبيعة القانونية والماهية التقنية للموضوع.

الفصل الثاني: التكييف الفقهي والأنظمة القانونية المقارنة الحاكمة له.
الباب الثاني: النظام الإجرائي والآثار التطبيقية للموضوع (مثال: المسؤولية والمنازعات) وينصرف هذا الباب إلى محاكمة الواقع العملي، والبحث في الآثار المترتبة والمواجهة القضائية، وقد خصصنا له فصلين:
الفصل الأول: آليات قيام المسؤولية (المدنية/الجنائية) الناشئة عن المعاملات الرقمية.

الفصل الثاني: خصوصية الإثبات وآليات فض المنازعات في الفضاء الرقمي.
الخاتمة: وتشمل جملة من النتائج التي خلصت إليها الأطروحة، متبوعة بالتوجهات التشريعية المقترحة.

التكليف الأول: "هندسة القمع المقلوب" (صياغة المدخل):

الهدف: التدريب على ضوابط كتابة التمهيد، والتخلص من "الفخ التقني" أو "الإنشاء الأدبي".
طبيعة المهمة: اختر أحد العناوين المعاصرة التالية: (أثر الميتافيرس على الملكية الفكرية / حجية الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية).

صِغ مدخلاً عاماً (تمهيداً) لا يتجاوز صفحة واحدة، ملتزماً بالتدرج الهرمي الثلاثي: (١- فلسفة القاعدة التقليدية، ٢- الجسر التقني المتغير، ٣- التخصيص القانوني).

شرط التكليف: سيتم خصم درجات إذا احتوت الفقرة على أي عبارة بلاغية (مثل: اقتحمت، كالإعصار) أو إذا غرق النص في تفاصيل برمجية تقنية لا علاقة للقانون بها.

التكاليف والمهام

التكليف الثاني: كتابة مقدمة لأطروحة:

المشروع التطبيقي المتكامل"؛ والهدف منه ليس مجرد اختبار معلوماتك، بل جعلك تخوض تجربة كتابة مقدمة أطروحة دكتوراه حقيقية خالية من العيوب المنهجية الشائعة.

الموضوع هو: "المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن قرارات الخوارزميات الطبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي التوليدي: دراسة مقارنة.

المطلوب منك في هذا التدريب الشامل:

قم بصياغة البنود العشرة الأساسية لمقدمة هذا العنوان، مسترشداً بالتعليمات الصارمة والضوابط الأكاديمية الآتية لكل بند:

١. المدخل العام (التمهيد) : اكتب فقرة تدرجية (من العام إلى الخاص). ابدأ بفلسفة المسؤولية المدنية التقليدية عن فعل الأشياء، ثم الجسر التقني (كيف دخل الذكاء الاصطناعي التوليدي للطب)، واختم بالخصوصية التشريعية. شرط حتمي: لا تستخدم أي لغة بلاغية أو أدبية، ولا تشرح آلية برمجة الخوارزميات كمهندس.

٢. أهمية الموضوع : صغ الأهمية في شقين منفصلين تماماً مستخدماً عناوين فرعية:

أ- الأهمية النظرية: (ماذا سيضيف بحثك للفقهاء المدني المعاصرين؟). ب- الأهمية العملية: (كيف ستستفيد المحاكم والمستشفيات من نتائج دراستك؟).

٣. أهداف البحث: وربطها مع الخطة .

٤. الدراسات السابقة: صغ فقرة نقدية لدراسة واحدة سابقة مستخدماً الهيكل الثلاثي (التعريف، الجوهر، النقد)، مع إبراز الفجوة العلمية لأطروحتك في الذكاء الاصطناعي التوليدي الطبي وتشخيصاته الطبية المستقلة لعام ٢٠٢٦).

٥. إشكالية البحث: صغ سؤالاً مركزياً رئيسياً واحداً يعكس أزمة حقيقية في قواعد المسؤولية التقصيرية التقليدية (الخطأ، الضرر، علاقة السببية) عند تطبيقها على طبيعة الذكاء الاصطناعي المستقل. ثم فرّع منه ثلاثة أسئلة جزئية.
٦. أسباب اختيار الموضوع: قسّم الأسباب بوضوح إلى: أسباب موضوعية: (تتعلق بالتخبط القضائي في قضايا الأخطاء الطبية الذكية أو النقص التشريعي). أسباب شخصية: (افتراض أنك تعمل مستشاراً قانونياً لنقابة الأطباء أو لوزارة الصحة، وصغ مبرراً مهنيّاً رزيناً). ٦.
٧. المنهج البحثي: حدد المزيج المنهجي المناسب لعناوين المقارنات (مثلاً: التحليلي المقارن)، وبرر سبب الاستعانة به. الحدود:
٨. الحدود : صغ الحدود الثلاثة بدقة متناهية: الموضوعية: (ما نوع المسؤولية المستبعدة؟ كالمدينة العقدية أو الجنائية). المكانية: (التشريع الوطني المقارن مع تشريع أجنبي متطور، كالاتحاد الأوروبي). الزمنية: (نطاق رصد القوانين والأحكام، مثل: من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٦).

٩. الصعوبات : ابحت عنها وفق المعطيات الواردة في المحاضرة.
١٠. خطة البحث (الهيكل الثنائي) : اكتب أولاً "فقرة التبرير المنطقي للخطة"، ثم اعرض الخطة في بابين، وفي كل باب فصلين فقط، مع صياغة عناوين رصينة وموزونة تعكس التوازن الكمي والنوعي للأطروحة

تعليمات وارشادات

استخدام مراجع حقيقية مرتبطة بالبحث؛ وتوثيقها وفق قواعد الحقوق (اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة) ، مع حظر الروابط الإلكترونية العامة كمرجع أساسي للنصوص الفقهية.

الالتزام بمواعيد تسليم المهام والتكليفات بالموعد المحدد

• حاول ان تنجز المهمة/ التكليف بنفسك لتحقيق الهدف من التكليف

• يشجّع استخدام قواعد البيانات العلمية مثل Scopus و Google Scholar و Web

Science

• الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في جميع مراحل العمل

• استخدم برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو EndNote منذ اليوم الأول لتنظيم

مصادرك وتجنب ضياع المراجع



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

Thank You!
Dr. Ibrahim. Y. Harmoush



